أولا- لمحة عن صندوق النقد الدولي

حددت مواد تأسيس صندوق النقد الدولي الدور الأساسي له، و المتمثل في إرساء قواعد قوية لإدارة النظـــام النقـــدي الدولي وضمان سلامته، بالمحافظة على أسعار صرف العملات من التقلب الشديد بتثبيتها و جعلها تتحرك و تتقلب ضمن مجال او هامش ضيق، غير أن انهيار نظام بروتن وودز و إنهاء قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب و اعتماد نظـــام التعويم الحر جعل صندوق النقد الدولي يفقد دوره الأساسي الذي أنشأ لأجله، كما أن أزمة المديونية التي انفجـــرت في معظم دول العالم الثالث و ظهور الفوائض النفطية في الكثير من الدول الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول جددت له دوره إلى مؤسسة عالمية تشرف على إدارة أزمة المديونية بضبط برامج الإقراض و إعادة الجدولة، وأضحى له دورا جوهريا في إعادة فتح اقتصاديات الدول النامية أمام رأس المال الدولي.

وأحدثت المستجدات الاقتصادية و المالية التي شهدها النصف الأول من عقد التسعينيات من القرن الماضي تحولا في دور الصندوق من خلال تدخله لوضع حد لازمات العولمة المالية التي هزت و عصفت العديد من الاقتصـــاديات الأســـيوية والأمريكية، و التقليل من آثارها و تضييق المجال على فرص اتساعها و امتدادها بإعداده لعدة برامج ، غير أنها لم تكـــن كافية لوضع حد لهذه الأزمات التي ما فتئت تمتد آثارها الجانبية لتمس الكثير من الاقتصاديات ، كما عجزت عن التنبـــؤ

بحدوث هذه الأزمات كما هو الحال بالنسبة للأزمة المالية 2007-2008 التي انفجرت علـى اثـر تمـادي البنـوك الأمريكية في منح رهونات عقارية، هذه الأخيرة أحدثت شللا كبيرا في الكثير من قطاعات الاقتصاد العالمي و كانت سببا في إبطاء معدلات النمو الاقتصادي ، إزاء هذا الوضع الذي عجز الصندوق عن إيقاف انتشاره و زحفه برزت الـدعوة والحاجة إلى إعادة النظر في قواعد إدارة النظام المالي العالمي تحت إشراف صندوق النقـد الـدولي باعتمـاد إجـراءات تصحيحية على آلية عمله و نظام حوكمته لجعله قادرا على توفير السيولة و التنبؤ بالأزمات .

1-تعريف صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظمة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. ويقع مقر الصندوق في واشنطن، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً.و هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي – أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة[1]، يستهدف منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، و تعزيز التعاون الدولي في الميدان النقدي، وضمان الاستقرار المالي، وتيسير التجارة الدولية، وتشجيع العمالة المرتفعة والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والحد من الفقر في مختلف بلدان العالم. وهو مسؤول أمام بلدانه الأعضاء التي تكاد تغطي العالم بأسره حيث يبلغ عددها 189 بلدا عضوا .

2-ظروف نشأة صندوق النقد الدولي

اتسمت مرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية بانتشار الحروب التجارية و اقتصار التبادل التجاري على المعاملات الثنائية ولجوء العديد من الدول إلى فرض القيود الكمية و السعرية على التجارة الخارجية، كما أنه لم يكن هناك نظام متفق عليه لتعديل أسعار الصرف خاصة بعد عجز الدول عن الرجوع إلى قاعدة أو نظام الذهب بعد أزمة الكساد العظيم 1929، حيث اتجهت الكثير من الحكومات إلى سياسة تخفيض قيمة العملة بهدف إنعاش تجارتها الخارجية و كسب ميزة تنافسية على الدول الأخرى(إفقار الجار) .

أن هذه الممارسات غير المشروعة أثرت على معدلات نمو التجارة الدولية التي شهدت تراجعا ملحوظا وأبطأت حركات تدفق رؤوس الأموال طويلة الأجل مما دفع الدول إلى تكثيف جهودها لوضع حد لمثل هذه الممارسات و البحث عن آليات و تنظيمات جديدة تدعم استقرار النظام الاقتصادي و المالي العالمي بصياغة قواعد نظام نقدي دولي جديد مبنية على أسس محددة و مبادئ ثابتة،جسدها الاجتماع الذي أنعقد 1944 في مدينة نيوهامبشر بالوم أ و الذي يطلق عليه إصلاحا : مؤتمر بروتن وودز ، حيث أوصى البيان الختامي للاجتماع على رفض العلاقات التجارية الثنائية(اتفاقيات الدفع الثنائية) و ضرورة تعزيز التعاون النقدي الدولي و الرقابة على التحركات الرأسمالية بإنشاء هيئتين مؤسساتيتين هما صندوق النقد الدولي و البنك الدولي. وبتوقيع 29 دولة على اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي ولد هذا الصندوق عام 1945 ، ومارس نشاطه في 1947 [2] . و قد خرج المؤتمر بمجموعة من المبادئ أهمها:

-أن سعر الصرف يعتبر من المسائل ذات الأهمية الدولية و ينبغي العمل على ضمان ثبات أسعار الصرف مع إمكانية تعديلها في بعض الظروف.

-أن المصلحة تقتضي زيادة الاحتياطي من الذهب و العملات الحرة في كل دولة حتى لا تضطر إلى اتخاذ سياسات قد تضر بالتوازن الداخلي لمواجهة عجز ميزان المدفوعات.

-إيجاد نظام للتجارة متعدد الأطراف و ضمان قابلية تحويل العملات لتحقيق المصلحة السياسية والاقتصادية لدول العالم.

-إنشاء منظمة دولية ذات تعددية وظيفية لتحقيق التعاون النقدي (و لهذا أنشأ صندوق النقد الدولي).

ارتكز المؤتمر على مخططين قدما من طرف الاقتصادي الانجليزي كينز و الامريكي وايت، حيث:

*مخطط كينز كان يؤكد على الخصائص المؤسسية التالية:

- انشاء مؤسسة نقدية دولية

- تعتبر هذه المؤسسة بنكا للبنوك المركزية تصدر عملة بانكور **BANCOR** (مكونة من كلمتين هما بنك و ذهب) محددة القيمة بالذهب ومرتبطة باحتياجات تطور التجارة الدولية، حيث تكون مقبولة في اجراء التسويات الدولية و يكون اصدارها دون قيام الدول الاعضاء بإيداع ذهب او عملات أجنبية و يمكن ان تحل هذه العملة محل الذهب و هي تمتاز بالمرونة لان مصدرها مصرف مركزي واحد[1].

- تستفيد الدول الاعضاء من قروض بالعملة الدولية.

*اما مخطط هاري وايت فكان يؤكد على خصائص أخرى لمؤسسة ليست لها دور كبير:

- منظمة بسيطة للتعاون الطوعي دون اية سلطة تتعدى السلطات القطرية؛

- إنشاء وحدة نقدية دولية حسابية « **L'UNITAS** » مرتبطة بالذهب عن طريق الدولار، ولا تشكل وسيلة لتسوية المدفوعات الدولية.

- إنشاء صندوق التثبيت من اجل استقرار أسواق الصرف في مقابل الوحدة النقدية الدولية وتحديد معدلات الصرف) و يعد التثبيت المكيف او القابل للتعديل **the adjustable peg** بمثابة الاساس الذي قام عليه الصندوق، و الذي تثبت في ضوئه اسعار الصرف في قيم تعادلية معلنة مع امكانية تثبيت الاسعار في مستويات مختلفة كلما دعت الحاجة الى ذلك. و بذلك حددت القواعد و الاحكام التي يعمل على اساسها الصندوق و المتمثلة في[2]:

- يجب ان يخضع نظام سعر التعادل لرقابة و مصادقة عالمية لان سعر صرف العملة لا يهم الدولة لوحدها بقدر ما يهم دول العالم الاخرى؛

-لا يجوز تحرير اسعار صرف العملة الوطنية لأغراض المدفوعات إلا في حالات قليلة و في ظروف طارئة مع قابلية تحويل هذه العملة الى العملات الاخرى و العكس؛

-السعي الى تعزيز الاحتياطيات الدولية من الذهب و العملات الاجنبية حتى لا تلجأ الدول التي تواجه مشاكل قصيرة الاجل في ميزان المدفوعات الى اتباع اجراءات تخفيض العملة و السياسات الانكماشية.

-النظر الى اختلالا ت موازين المدفوعات على انها مشكلة ذات بعدين، حيث انها لا تخص دول العجز فقط بل دول الفائض ايضا و عليه تعد عملية التعديل مسؤولية مشتركة بين الطرفين.

3- الاهداف التأسيسية لصندوق النقد الدولي

لم يستهدف إنشاء صندوق النقد الدولي في البداية التنمية الاقتصادية للدول الفقيرة بل كان اهتمامه منصبا على مساعدة الدول الأوربية الصناعية خاصة بريطانيا وفرنسا اللتين عانى اقتصادهما من عجز كبير في ميزان المدفوعات وندرة الدولار وحاليا اتسعت دائرة نشاط صندوق النقد الدولي بحيث ضمت غالبية دول العالم بما في ذلك دول العالم الثالث.

يسعى الصندوق للحفاظ على تدابير مالية وتعاونية ومنظمة بين الدول الأعضاء بغية تشجيع زيادة التجارة الدولية وتوازن ميزان المدفوعات . و قد تضمنت المادة الأولى من اتفاقية تأسيس الصندوق الأهداف القانونية من نشأته و هي:

-تعزيز و تكثيف التعاون النقدي الدولي بإنشاء مؤسسة دائمة تضمن التعاون و التشاور في حل مختلف المشاكل النقدية الدولية.

-تسهيل و تيسير النمو و التوسع المتوازن في التجارة الدولية للمساهمة في تحقيق مستويات عالية من العمالة و الدخل.

-تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف و تجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات و مساعدة الدول الأعضاء على إحداث التصحيحات المنتظمة لاختلالات ميزان المدفوعات[1].

- المساهمة في إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف خاص بالمعاملات الجارية، و التخفيف من القيود المفروضة على الصرف الأجنبي التي تسببت في عرقلة نمو التجارة الدولية.

-تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء بوضع موارد الصندوق تحت تصرفهم لاستخدامها في تصحيح وضعية ميزان المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات و سياسات قد تضر بالاقتصاد القومي للبلد أو الاقتصاد العالمي[2].

-تقديم المشورة و المساعدة الفنية و التدريب في مجالات خبرة الصندوق المرتبطة خاصة بالمجال النقدي و المالي إلى حكومات الدول الأعضاء و بنوكها المركزية[3]. و في هذا الإطار أطلق الصندوق برامج مساعدة فنية شاملة لدعم تحديث البنوك المركزية في العديد من الدول منخفضة و متوسطة الدخل. و لا تزال آليات التنظيم و الرقابة في القطاع المالي والعمليات النقدية من مجالات التركيز في هذه البلدان. و قد ساعدت هذه المساعدة الفنية العديد من الدول على تنمية قدراتها اللازمة للتخفيف من المخاطر المحتملة للنظم المالية الناشئة عن ضعف التنظيم و الرقابة على البنوك و المؤسسات المالية غير المصرفية و تعزيز عمليات البنوك المركزية. كما قدم مساعدات فنية للاقتصاديات المتقدمة في مجال ادارة الازمات المالية التي تواجهها لا سيما في ازمة الرهن العقاري و ازمة الديون السيادية لاعادة هيكلة بنوكها و تحديد مكامن المخاطر النظامية و تنفيذ المعايير التنظيمية و الرقابية العالمية الجديدة. من جهة اخرى عزز الصندوق تعاونه مع البنك الدولي من خلال اطلاق مبادرة " تسهيل ادارة الدين" كصندوق استئماني مشترك متعدد المانحين لتعزيز اليات ادارة الديون الخارجية في الدول منخفضة الدخل. كما عكف الصندوق على تعزيز اطر المالية العامة و الاطر القانونية المالية وزيادة الاهتمام و التركيز على ادارة الازمات و تسوية اوضاع البنوك و التنظيم المصرفي و البنوك المركزية و مكافحة غسيل الاموال. و بهذا يتضح جليا ان الصندوق يهدف إلى ضمان استقرا النظام النقدي الدولي، أي نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمكّن البلدان (ومواطنيها) من إجراء المعاملات فيما بينها ــ وهو نظام ضروري لدعم النمو الاقتصادي القابل للاستمرار ورفع مستويات المعيشة، والحد من الفقر و يعمل الصندوق منذ انتهاء الأزمة العالمية الأخيرة على توضيح صلاحياته وتحديثها لتشمل كل سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي المؤثرة على الاستقرار العالمي. و لتحقيق هذه الأهداف، يقوم الصندوق ب:

أ–مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء (السياسات القطرية) وعلى المستوى العالمي، وتقديم المشورة بشأن السياسات لأعضائه[1].

ب–تدخل الصندوق على عدة مستويات في ظل تراجع اسعار النفط و تأثيرها على الاقتصاديات القطرية و على الاقتصاد العالمي، حيث كان لتأثير أسعار النفط على مستوى البلدان الأعضاء في الصندوق انعكاسات واسعة على عمله، فعُدِّلت أنشطة الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف لكي تتواءم مع البيئة سريعة التغير ومشاورات المادة الرابعة، وتقارير "آفاق الاقتصاد الإقليمي "، و"آفاق الاقتصاد العالمي" ، و" تقرير الاستقرار المالي العالمي" وتقرير"الراصد المالي"التي أولت جميعها اهتماما كبيرا للقضايا ذات الصلة بأسعار النفط[2].

ج–تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية. وفي هذا الاطار عمل الصندوق على زيادة حجم الانفاق على مشورة الخبراء و انشطة التدريب للمسؤولين الحكوميين الى **235** مليون دولار سنة **2014** مقارنة ب **160** مليون دولار سنة **2011** ، كما هو موضح في الشكل الموالي.

شكل رقم**22**: تطور حجم انفاق الصندوق على المساعدة الفنية خلال الفترة **2011–2014**(مليون دولار)

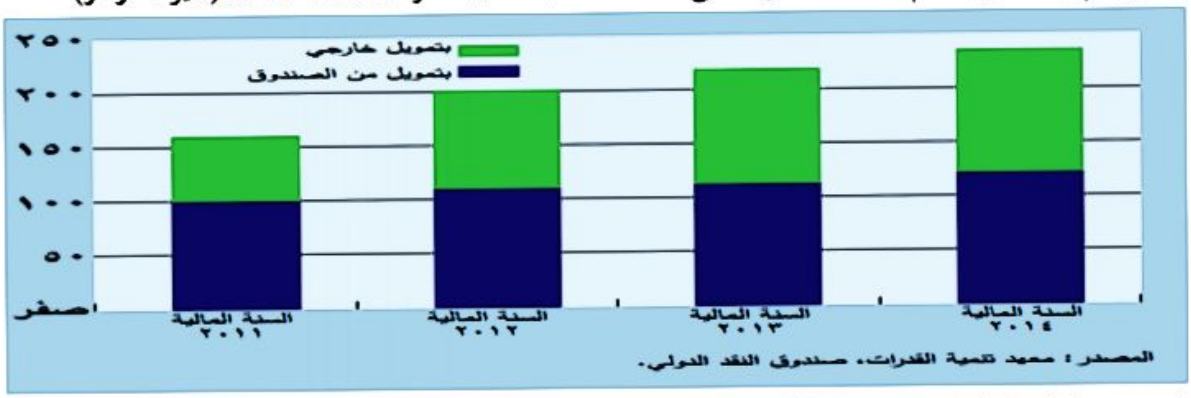

المصدر: صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي **2015**

و باعتبار صندوق النقد الدولي هو الهيئة الدولية الوحيدة المكلفة باجراء حوار نشط عن السياسات الاقتصادية مع كل البلدان تقريباً، فإنه لا يكتفي بمناقشة السياسات الاقتصادية الوطنية في سياق عالمي وإنما أيضاً بمناقشة القضايا المهمة لاستقرار النظام النقدي المالي الدولي. وتضم هذه القضايا اختيار البلدان لترتيبات أسعار الصرف، وتجنب تدفقات رؤوس الأموال الدولية المخلة بالاستقرار،ووضع معايير و قواعد معترف بها دولياً للسياسات والمؤسسات. و قد كان لقضايا المالية العامة النصيب الأكبر من المساعدة الفنية المقدمة، تليها القضايا النقدية و قضايا القطاع المالي. و زاد الحجم الكلي للمشورة المقدمة لمختلف المناطق الجغرافية و فئات الدخل، سواء كان ذلك للاقتصاديات ذات الدخل المرتفع أو ذات الدخل المنخفض او اقتصاديات الأسواق الصاعدة.

–تمويل عملية التنمية و اهداف الالفية الانمائية : في هذا الاطار اعلن الصندوق في جوان **2015** عن التزامات اساسية بتقديم التمويل الموجه للتنمية ، شملت ثلاثة عناصر اساسية هي[3]:

-زيادة نصيب الدول المؤهلة ذات الدخل المنخفض من خلال التوسع في منح تسهيلات التمويل الميسرة بنسبة اضافية قدرها 50 %و قد برز ذلك من خلال التزامات سنة 2016 المتسمة بتباطؤ النمو في الاسواق الصاعدة و تراجع اسعار المواد الاولية؛

-توجيه التمويل الميسر نحو افقر الدول و اكثرها تعرضا للمخاطر؛

-تطبيق معدلات فائدة صفرية على القروض الممنوحة في اطار "التسهيل الائتماني السريع" الموجه الى الدول المتضررة من الكوارث الطبيعية و الدول الهشة الخارجة من الصراعات.

4-الهيكل التنظيمي للصندوق

4-1-مجلس المحافظين

يتكون من محافظ ونائب لكل دولة من الدول الأعضاء في الصندوق، والمحافظون عادة هم إما وزراء مالية أو رؤساء البنوك المركزية وأحيانا يختاروا من بين الشخصيات الأخرى المماثلة، وهو بمثابة الجمعية العامة للصندوق[1].

- يجتمع مرة واحدة في السنة وله أن يعقد اجتماعات أخرى لمناقشة وإبداء الرأي في مجموعة من القضايا التي تدخل ضمن صلاحياته كأعلى سلطة في الصندوق ومنها: الفصل في شروط انضمام الأعضاء الجدد، مراجعة الحصص وأشكال الدفع، تعديل اتفاقيات الصندوق أو حله، تحديد الدخل الصافي للصندوق الواجب توزيعه ...

4-2-المجلس التنفيذي

يتكون من 24 مديرا تنفيذيا كان يجري تعيين خمسة منهم بصورة منفردة من قبل بلدانهم وهي الولايات المتحدة واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا، وينتخب الباقون من قبل بقية الدول الأعضاء المقسمة إلى مجموعات بحيث تختار كل مجموعة مديرا تنفيذيا يمثلها في المجلس ، تعرف باسم الدوائر الانتخابية **constituenties** و في مدة عامين فقط[2].

غير انه في اطار تنفيذ اصلاحات سنة 2010 لنظام الحصص و الحوكمة التي تم اعتمادها في 15 ديسمبر 2015 اصبح للمرة الأولى، يشغل كل المقاعد في المجلس التنفيذي للصندوق مديرون تنفيذيون تنتخبهم البلدان أعضاء الصندوق.

إن للمجلس التنفيذي - مجلس إدارة صندوق النقد الدولي- وظائف تتعلق بالميزانية الإدارية، وأخرى تنظيمية إدارية، وبعضها استشارية رقابية... وهو المحرك الحقيقي والفعلي لصندوق النقد الدولي

4-3-المدير العام

ينتخب من قبل أعضاء المجلس التنفيذي لمدة خمس سنوات، وجرت العادة أن يكون غير أمريكي على عكس مدير البنك الدولي الذي يختار من بين رعايا الولايات المتحدة الأمريكية، لذا كان جميع مدراء الصندوق منذ تأسيسه من الأوربيين.

يقوم المدير العام برئاسة المجلس التنفيذي ويدير الأعمال اليومية للصندوق، وهو مكلف بتحقيق الانسجام بين المجلس المذكور وموظفي الصندوق وله دوره في إعداد الميزانية وتنفيذها بعد مصادقة المجلس عليها، كما يؤمن التنسيق بين المجلس وسائر الأعضاء والمنظمات الدولية و الجهوية، إضافة إلى مهامه الاستشارية والتمثيلية و التنسيقية.

4-4-لجنة التنمية

لجنة وزارية مشتركة بين مجلس محافظي صندوق النقد الدولي ومجلس محافظي البنك الدولي وتتكون من 22 عضوا من وزراء المالية – تعقد عادة اجتماعين في السنة يترافقان مع اجتماعي اللجنة المالية و النقدية وتقوم برفع التقارير إلى مجلس

المحافظين تتعلق بقضايا التنمية والسبل الملائمة لنقل موارد حقيقية إلى البلدان النامية. و هي تعد بمثابة الهيئة التي تساعد على التنسيق القراراتي والتكامل البرامجي بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تعاملها مع البلدان النامية.

4-5-اللجنة المالية و النقدية الدولية (اللجنة المؤقتة سابقا)

أنشئت اللجنة المؤقتة خلال الاجتماعات السنوية لعام **1974** وتتكون من **24** محافظا من محافظي الصندوق (وزراء المالية عادة)، تجتمع مرتين خلال السنة لترفع التقارير اللازمة إلى مجلس المحافظين والمتعلقة بإدارة وعمل النظام النقدي الدولي وترفقها بالاقتراحات الخاصة بتعديل وإثراء مواد اتفاقية إنشاء الصندوق.

أنشئت بصورة مؤقتة كبديل للمجلس الذي نصت عليه الاتفاقية ويعتبر الهيئة الدائمة على المستوى الوزاري الذي يشرف على إدارة النظام النقدي الدولي ويقدم التوجيهات والمقترحات اللازمة لتعديل مواد الاتفاقية، ولكن مجلس المحافظين لم ينشئ هذا المجلس وأصبحت حاليا تسمى اللجنة النقدية والمالية الدولية، غيران تعاظم دور مجموعة السبعة التي أصبحت تتخذ على مستواها أهم القرارات المتعلقة بالنظام النقدي الدولي أو بصلاحيات الصندوق النقد الدولي قد يقلل من أهمية تلك اللجنة بجعلها تابعة لتلك المجموعة[1].

4-6-مجموعة العشرة

أنشئت سنة **1962** بمقتضى الاتفاق المبرم بين مجموعة من البلدان الصناعية الأعضاء وهي بلجيكا، كندا، الولايات المتحدة، فرنسا، إيطاليا، اليابان، هولندا، ألمانيا، إنجلترا، السويد لتقديم قروض دعم مالية إضافية للصندوق لمساعدة أعضائه في إطار تسهيلات الاتفاقات العامة للقروض. تعبر هذه المجموعة عن مواقف الدول الصناعية المتعلقة بالنظام النقدي والمالي الدولي و تعتبر قراراتها وتوصياتها المؤشر الأساسي الذي يحكم قرارات ومواقف صندوق النقد الدولي.

وانضم اليها أربعة من اقتصاديات الأسواق الصاعدة(هي البرازيل والصين والهند وروسيا) إلى جانب مجموعة البلدان التي تمتلك أكبر الحصص في الصندوق، وهي الولايات المتحدة واليابان والبلدان الأوروبية الأربعة الكبرى(فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة[2].

4-7-مجموعة 24 الحكومية لمتابعة الشؤون النقدية الدولية

انبثقت عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام **1972** وهي تتكون من **24** دولة بواقع **8** دول لكل من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، و هي تعكس مواقف الدول النامية من تطور النظام النقدي الدولي وتجتمع بالموازاة مع اجتماع لجنة التنمية واللجنة النقدية والمالية الدولية التابعين للصندوق. و هي معروفة بمواقفها الانتقادية الجريئة تجاه برامج الصندوق وسياساته في الدفاع عن المصالح الاقتصادية للبلدان النامية.

-الدوائر و الاقسام الفرعية.

4-8-الموظفون الفنيون: تابعين للصندوق و ليس لهم علاقة بسلطاتهم الوطنية ، و هم مسؤولون عن اعداد معظم الوثائق التي تمثل الاساس لمداولات المجلس التنفيذي، و تقتصر مهمتهم في الجانب الفني فقط[3].

الشكل رقم23: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي: 30 افريل 2016

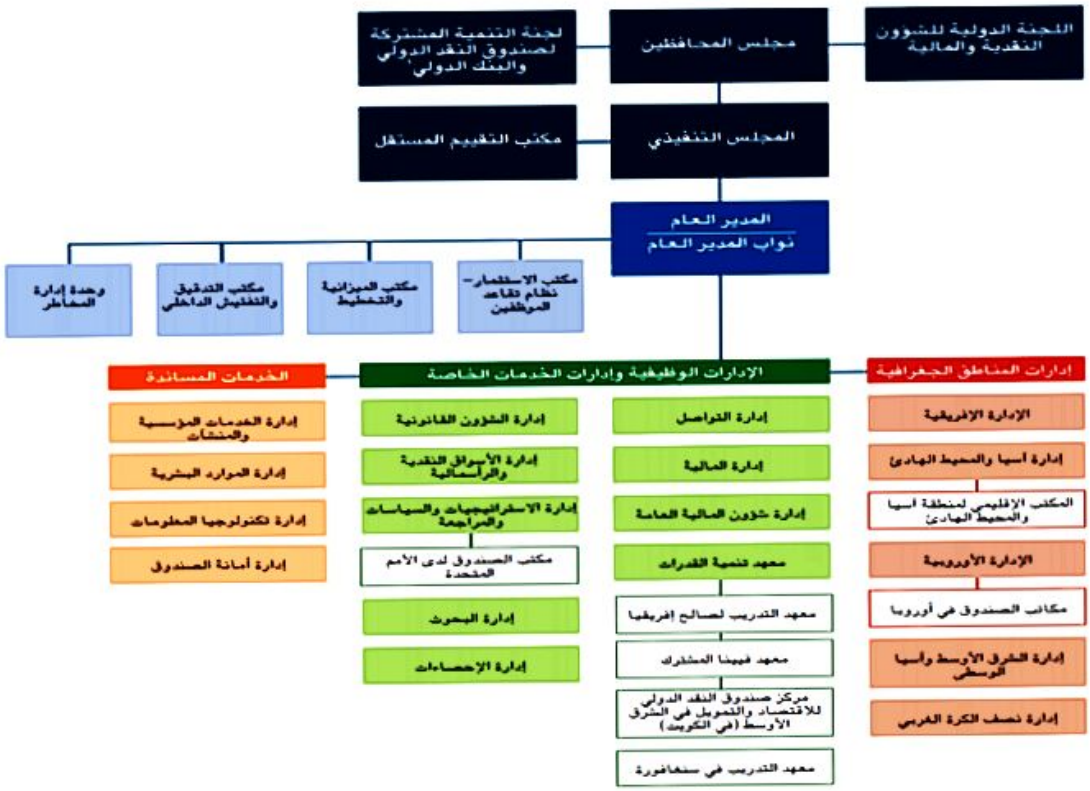

المصدر: صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2016، ص. 84

ثانيا- موارد الصندوق

تأتي موارد الصندوق من بلدانه الأعضاء، وعلى الأخص مما تؤديه من مدفوعات لسداد اشتراكات العضوية التي غالبا ما تعكس حجم الاقتصاد في كل بلد. وفي قمة مجموعة العشرين التي عقدت في أفريل 2009، تعهد قادة العالم بدعم زيادة موارد الصندوق المستخدمة في الإقراض إلى ثلاثة أضعاف، أي من حوالي 250 مليار دولار إلى 750 مليار دولار.

وتجدر الاشارة الى أن المصروفات السنوية اللازمة لإدارة أعمال الصندوق كان مصدرها الأساسي دائما هو مقبوضات الفائدة على القروض القائمة، ولكن البلدان الأعضاء اتفقت مؤخرا على اعتماد نموذج جديد للدخل يقوم على مجموعة من مصادر الدخل المختلفة الأكثر ملاءمة لأنشطة الصندوق المتنوعة، و يمكن حصر اهم مصادر تمويل الصندوق في:

1- الحصص Quota

يحصل الصندوق على معظم موارده المالية من اشتراكات الحصص. وتخصص لكل بلد عضو في الصندوق حصة محددة تقوم في الأساس على مركزه النسبي في الاقتصاد العالمي. وتُحدِّد حصة كل بلد عضو الحد الأقصى لالتزاماته المالية تجاه الصندوق، كما تحدد قوته التصويتية، وتؤثر على حجم التمويل الذي يمكنه الحصول عليه من الصندوق.

1-1-كيف تتحدد حصص البلدان الأعضاء

بحسب الآلية الجديدة المقترحة لحساب الحصص تكون حصة العضو عبارة عن متوسط موزون لأربعة عناصر أساسية تشمل وزنا قدره 50 %للناتج المحلي الإجمالي للعضو، و30 %للمتوسط السنوي للمدفوعات والمتحصلات الجارية "ممثلة في السلع والخدمات والدخول والتحويلات" في ميزان مدفوعات العضو(درجة الانفتاح)، ووزن 15 %للتقلبات في المتحصلات الجارية وصافي تدفقات رؤوس الأموال للعضو(مدى التغير الاقتصادي)، ووزن 5 % لمتوسط احتياطيات